

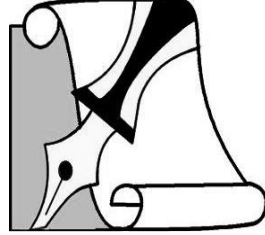


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

استفحال الفوضى والهستيريا في الكيان الغاصب

1 - مدخل:

شهدت الساحة السياسية والحزبية الإسرائيلية في الفترة الأخيرة انتشاراً لمفردات غير معهودة في النقاشات والسجلات السياسية، مثل: الحرب الأهلية، الفوضى، انهيار الدولة، وذلك بالتزامن مع استمرار الأزمة السياسية المستفحلة في الكيان، وعدم وجود بصيص أمل لإيجاد حلّ حاسم لها، حتى من خلال الانتخابات التي جرت مؤخراً. وفي أعقاب تشكيل الحكومة الجديدة زادت حدة الاستقطابات السياسية والحزبية، وسط انتشار لافت لمفردات واتهامات بين الإسرائيليين، لم تكن سائدة في سنوات عقود سابقة، وشمل ذلك الزعماء السياسيين، والكتاب، والمعلقين على حدّ سواء، وليس هناك في الأفق ما قد يشير إلى تراجع في تدهور هذا الخطاب المتداول، بل إن المعطيات السائدة تحفز على مزيد من انحدار وتطرف النقاشات السياسية. وثمة مؤشر لافت آخر، يتعلق بكون الأحزاب السياسية الإسرائيلية تخلّت عن "ديموقراطيتها" الداخلية المزعومة، وباتت تعمل لصالح أفراد وقادة معينين، حتى ان بدء العد التنازلي لأي انتخابات، في الحقبة الأخيرة، دفع الأحزاب المنخرطة فيها للتخلي عن الانتخابات التمهيدية داخلها، وهذا الإجراء يعني أنها داست على دساتيرها التي تنص على وجوب إجراء هذه الانتخابات قبل كل حملة انتخابية. حتى أنه بعد أيام قليلة فقط على إغلاق تسجيل القوائم الانتخابية، بدأت تختفي المظاهر الحزبية وتتفوق عليها شخصيات الحاخامات والقادة، وهم يتفوقون على المؤسسات الحقيقية والأعضاء الحزبيين، وتحول الزعماء السياسيون الحزبيون إلى العمل انطلاقاً من مشاريع فردية شخصانية، ووجدوا صعوبة بالتنقل بين مساراتها السياسية، وصولاً للتكيف مع حالة "الأنا العملاقة" التي تتملكهم. وبالتالي يمكن القول إن التطورات الحزبية في "إسرائيل" أوجدت حالة من التصدع بين أقطابها، تصل إلى حد التهديد بدخول مواجهة مفتوحة بينهم، بسبب حالة الغطرسة المتزايدة، وادعاءات التباهي التي لا تتوقف، ومزاعم كل حزب وقائد بحيازته الحصرية الشخصية لمعالجة جميع مشاكل الكيان،

وبدلاً من إجراء المراسيم الديمقراطية في الأحزاب الإسرائيلية، بدت الانتخابات الاخيرة وكأنها حفلة صاخبة لمصابين بجنون العظمة.

الغريب أنه قبل سنتين كان يُنظر لحزب أزرق - أبيض على أنه البديل الأبرز لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، حيث ترأسه قائد أركان الجيش السابق بيني غانتس، وانضم إليه نظيره موشيه يعلون وغابي أشكنازي، لكن بعد سنتين فقط، أعلن الأخير أنه سيأخذ استراحة من السياسة، ولم ترتفع حظوظ غانتس في استطلاعات الرأي، واستقال يعلون من الحياة الحزبية بعد تعثراته المتلاحقة. وقد أظهر إخفاق القادة العسكريين الإسرائيليين إلى أي مدى لا يفهمون "الحمض النووي" للسياسات الحزبية داخل الكيان، لأن آخر مهمة شاركوا فيها في حياتهم هي الجيش، على الرغم من أن السؤال يطرح عن سبب نجاح جنرالات مثل أرييل شارون وإسحاق رابين وإيهود باراك، الذين حكموا السياسة الإسرائيلية عدة سنوات. على أن هذه الظاهرة حملت ضمناً بؤادر تهديد وجودي للكيان يكمن في التهديد الاجتماعي الداخلي لأن الساسة الإسرائيليين، ومنهم الجنرالات، باتوا يقصدون الكذب، والخداع، والحيل، ونصب الأفخاخ ووضع العصي في الدواليب السياسية، ومن يحاول الوقوف في وجههم يُنظر إليه بنوع من الاشمئزاز، مما يشكل الضربة الأكبر بوجه المجتمع الإسرائيلي بكامله. من هنا تزايدت التحذيرات من ظهور ما سموه جمهورية الموز أو "إسرائيل" الغارقة في الفساد، وأصبح المزيد والمزيد من الإسرائيليين يقبلون ظاهرة الفساد الحكومي في مؤسسات الدولة، وانتشار المزيد من القناعات لديهم بأن جميع حكاهم ومسؤوليهم فاسدون، ولا توجد شخصيات عامة نظيفة، الجميع مدفوعون بالمصالح الشخصية، وكل شيء يترجم إلى أموال كبيرة ونفوذ.

لقد شارك الكثير من الإسرائيليين هذا الاعتقاد، وفي عصر الأخبار السريعة، كلما ظهرت قضية فساد إسرائيلية، هناك من يسارع لمقارنتها بدول العالم الثالث، وبات الجمهور الإسرائيلي مرتبكاً، وفي أحسن الأحوال لم يعد يعرف كيف يميز بين الحقيقة والكذب، مع العلم أن التقديرات المتزايدة في أوساط الإسرائيليين تتحدث عن تزايد خطير في قضايا الفساد، ولوائح الاتهام الشديدة، مما يجعلهم مقتنعين بأنهم في "جمهورية" كل مسؤول فيها فاسد، ويجعل من هذا الفساد سبباً وجيهاً بما يكفي لعدم اختيار مرشح معين في الانتخابات الإسرائيلية. وقد وصلت خطورة هذه الظاهرة الى حدٍ أن مؤشر الفساد العالمي لسنة 2020 الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية، حصلت فيه "إسرائيل" على درجة 60 من أصل مئة، وهي ليست بعيدة عن الخط الأحمر.

والفساد الأساسي في "إسرائيل" بدأ عندما تم استخدام السلطة العامة بشكل غير لائق للترويج لزعيم واحد بعينه على حساب الآخرين، وخصصت موارد الدولة لاساسة سيئي السمعة، واستخدامها لتجميع الثروات والرحلات الجوية وامتلاك الهدايا والأراضي والشقق، بسبب انتشار المحسوبية وغياب نظام العدالة، الذي بات يسمح بوضع أبناء كبار المسؤولين في المناصب العليا على حساب الآخرين، حتى وصل الأمر إلى استخدام "الحريديم" للسلطة السياسية لتعزيز مصالحهم الفئوية الخاصة وهكذا أسهمت الأنظمة والمؤسسات السائدة بشكل كبير في تطوير الفساد فيها، في ظل وجود قوانين لا تمنع انتشاره، مثل إمكانية عودة شخص مُدان بجريمة مشينة إلى الحياة السياسية العامة من قبوعوا في السجن، وأدينوا بالفساد العام. وقد دخل السجال السياسي بين أقطاب الحكومة السابقة برئاسة لابيد، والائتلاف الحكومي الجديد برئاسة نتنياهو، حالة من السعار والمشاحنة حول تأثير التركيبة الحكومية المتلبورة، والاتفاقات الائتلافية على الأوضاع العامة في المنطقة عامة والداخل الفلسطيني خاصة .

2 - سجال حول الجيش:

لقد ارتفع منسوب السجال الإسرائيلي الداخلي بشكل خاص حول التبعات المتوقعة لتأليف الحكومة الجديدة برئاسة نتنياهو، لا سيما على الجيش الإسرائيلي والأوضاع في الضفة الغربية، إلى جانب السجال حول التبعات على الوضع الداخلي الإسرائيلي، لجهة تعميق حدة الاستقطاب والانقسام بين مكونات هذا المجتمع، في ضوء تولي رئيسي حزبي الصهيونية الدينية وقوة يهودية، بتسليل سموتريتش وإيتمار بن غير المتطرفين حقائق وزارية ذات صلاحيات واسعة، وهي تمس وتيرة الاستيطان والأمور الحياتية اليومية للفلسطينيين في القدس والضفة الغربية. وأمام هذا الوضع، برز تحذير وزير الأمن السابق بني غانتس من أن تؤدي الإجراءات التي تجربها الحكومة برئاسة نتنياهو لجهة توزيع الصلاحيات إلى إلحاق الضرر بالمؤسسة الأمنية والعسكرية، وقد تؤدي إلى تفكيك ما يسمى "جيش الشعب". وبرز كذلك موقف منسوب إلى رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي العماد أفيف كوخافي، رفض فيه أن يقوم وزير، ليس وزيراً للأمن، بتعيين ضباط من

"الجيش" الإسرائيلي في مناصب مرتبطة بالساحة الفلسطينية. وإضافة إلى ذلك، علّت أصوات تقول إن نتنياهو يُضعف الجيش الإسرائيلي من خلال انتزاع جزء من قوته لمصلحة المستوطنين. وفي هذا السياق، أشار وزير الأمن السابق، بني غانتس، في تغريدات له في موقع تويتر إلى أن نتنياهو فاز في الانتخابات، لكنه لم يحصل على تفويض لتفكيك أمن "إسرائيل"، وعدّد غانتس أموراً سمّاهها الحقيقة في مقابل أكاذيب نتنياهو، وهي:

-حرس الحدود سيُبعد عن قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، التي ستضطر إلى الاعتماد على عشرات الآلاف من جنود الاحتياط في (الضفة الغربية).

-الإدارة المدنية (في الضفة الغربية) ستحوّل إلى ذراع سياسية لسموتريتش، وستعمل في غياب التنسيق مع "الجيش" الإسرائيلي.

-أوامر إطلاق النار ستكون تحت سيطرة سياسية.

"-جيش الشعب" سيتحول إلى جيش نصف الشعب، وعلى المدى البعيد، ستنبرز خشية على مستقبله. ووفقاً لموقع "واللا" الإخباري دعا غانتس، في جلسة لأعضاء كتلته في الكنيست، خلفه يؤأف غالانت (من حزب الليكود) إلى عدم إلحاق الضرر بالمؤسسة الأمنية والعسكرية، وأضاف: في فترة ولاية غالانت، سيصدر رئيس الأركان "استخدام القوة" لمصلحة بن غفير، و"سيفكك جيش الشعب". ورأى وزير الأمن السابق موشيه يعالون بدوره أن "إسرائيل" تمر بوضع فوضوي، إذ يقوم نتنياهو بتروؤس حكومة مجرمين، وحذّر من أن الأميركيين رفعوا بطاقة صفراء لإسرائيل، وإذا "تحقّق بعض قرارات بن غفير وسموتريتش، فإنها ستحصل على بطاقات حمراء، وهذا مس بأمن الدولة".

وفي السياق نفسه قال المحلل العسكري في صحيفة معاريف العبرية، تال ليف رام، إن تحديات بارزة تنتظر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجديد، هرتسي هاليفي. وأضاف أن هاليفي أمام تحديات كبيرة ومعقدة جداً، وأهمها هي إبعاد الجيش الإسرائيلي عن الخلافات السياسية التي تعصف حالياً في الشارع الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية الجديدة بزعامة نتنياهو، والتظاهرات التي تقيمها أحزاب المعارضة على خلفية القرارات التي تتخذها الحكومة الجديدة، والتي تضر بالأمن القومي الإسرائيلي، وفق قوله. وتابع: "على رئيس الأركان الحفاظ على حالة التماسك داخل الجيش الإسرائيلي، ومنع تغلغل الخلافات إلى داخل الوحدات العسكرية القتالية. ونوه

إلى أن "اندلاع الخلافات داخل الجيش له تداعيات كارثية على قوات الاحتياط، التي تعاني من أزمات متراكمة، بعد أن تحولت خدمة الاحتياط إلى خدمة تطوع، وتراجع الدافعية لأدائها، وكل من يتعهد أو يسعى لتحقيق الانتصار خلال أي حرب مقبلة في حال فُرضت على إسرائيل لن يجد جيش احتياط جاهزاً للقيام بالمهام المكلف بها بسبب قلة التدريبات ونقص المعدات والوسائل القتالية وتراجع الروح القتالية." وذكر أن أحد المشاكل التي ستواجهه هاليفي هي كيفية تطبيق رؤية الجيش الإسرائيلي في مناطق الضفة الغربية، والتي يسعى من خلالها للسيطرة على حالة التوتر الأمني والحفاظ على الوضع الراهن. وثمة هم كبير يكمن في مساعي هاليفي لتهدئة الأوضاع بالضفة، في ظل الصلاحيات التي منحها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لوزير المالية بتسلئيل سموتريتش ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير لتنفيذ تعهداتهم للمستوطنين التي قدموها خلال الحملات الانتخابية. وأشار المحلل إلى ضرورة الاستعداد والجاهزية للتعامل مع التطورات والمفاجآت غير المتوقعة من الشمال، في ظل التهديدات المتزايدة من إيران ولبنان.

في المقابل، دعا نتنياهو لابيد وغانتس إلى قبول نتائج الانتخابات والتوقف عن بث "الأخبار الكاذبة"، لافتاً إلى أن "الادعاء بأن وزارة الأمن ستفكك هو ادعاء كاذب". وفي تبرير للتعديلات المطروحة على هيكلية وزارة الأمن، قال عضو كنيست عن حزب "قوة يهودية" العميد احتياط تسفيكا فوغل، إن "قائد الجيش هو الحكومة عبر وزير الأمن لا رئيس الأركان، يجب ألا نضيع، نحن من يملي عليه السياسة، وعليه تنفيذها، نحن دولة لديها جيش، لا العكس".

رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش، العماد أفيف كوخافي، انضم إلى حلبة السجال حول الجيش الإسرائيلي، إذ نقل عنه مراسل الشؤون العسكرية في "القناة 13" الإسرائيلية، أور هيلر، أنه قال في أحاديث مغلقة تعليقاً على منح نتنياهو سموتريتش صلاحيات المشاركة في تعيين ضباط كبار في "الجيش" الإسرائيلي، وفي رسم سياسات المؤسسة الأمنية والعسكرية في المناطق (الفلسطينية)، بعدما كان الأمر -حتى الآن- بيد وزير الأمن ورئيس الأركان: "ليس لذلك قابلية تنفيذ، هذا الأمر يحطم التسلسل القيادي، لا يمكن لوضع، يقوم فيه وزير ليس وزيراً للأمن، بتعيين لواء في الجيش منسقاً لأعمال الحكومة في المناطق؛ وتعيين عميد رئيساً للإدارة المدنية في الضفة". وعقبت مصادر أمنية كبيرة أيضاً على هذا الأمر فقالت: "إن هذا الوضع يؤدي

الى فوضى، ويحطم التسلسل القيادي في الجيش الإسرائيلي، ويلحق ضرراً بمكانته الدولية، ويخلق منظومتين قانونيتين في المناطق، لليهود ولل فلسطينيين.

إضافة إلى ذلك، أفاد محلل الشؤون العسكرية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، يوسي يهوشوع، بأن مسؤولين كباراً في هيئة الأركان العامة حذروا من أن مغادرة حرس الحدود الضفة الغربية، ستؤدي إلى قيام "الجيش" الإسرائيلي بمهام غير عسكرية، وسيضطر إلى تجنيد عشرات كتائب الاحتياط من أجل التعويض عن غيابهم. ويأتي هذا التحذير بعد أن أجرت المؤسسة الأمنية والعسكرية، وفقاً لـ"القناة 13"، عملية حسابية بخصوص وعد نتياهو بن غفير بإعطائه سرايا حرس الحدود في المناطق، ووجدوا أنه إذا نفذ القرار فعلاً فستضطر 72 كتيبة احتياط في السنة إلى الدخول في نشاطات بالمناطق.. ما يتطلب تغييراً في قانون الاحتياط". وأمام هذا الوضع، أفادت تقارير إسرائيلية بأنهم في المؤسسة الأمنية والعسكرية يقولون إن "التعهدات التي أُعطيت لسموتريتش وبن غفير، غير قابلة للتنفيذ على الأرض".

في السياق نفسه، رأى مصدر كبير في المؤسسة الأمنية والعسكرية، بحسب محلل الشؤون العسكرية في موقع "واينت" الإلكتروني رون بن يشاي، أن "جزءاً كبيراً من القوات البرية النظامية التابعة للجيش الإسرائيلي يُستثمر حالياً بالضفة الغربية في مهمات الأمن الجاري، وأن هذا يأتي على حساب التدريبات التي لم تُنفذ.. ما يُلحق ضرراً مباشراً بجاهزية الجيش للحرب، سواء في لبنان أو في ساحات أخرى، وإذا حصل تصعيد يتدهور إلى حرب على عدة جبهات، فقد ندخل فيها غير جاهزين، كما حصل في حرب لبنان الثانية عام 2006".

حدة السجال والاختلاف حول الجيش الإسرائيلي في الساحتين السياسية والعسكرية، انعكست سخونة أيضاً على الساحة الإعلامية، إذ رأى الكاتب في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أليشع بن كيمون، أن التغييرات الدراماتيكية حول الاستيطان ليست أقل من ثورة، فيما حذر "بن يشاي" من أن الفوضى والصراع على الصلاحيات قد يؤديان إلى تفاقم الافتقار إلى الحوكمة في الضفة الغربية، وعند عرب إسرائيل (فلسطينيو الـ 48). ونبّه "بن يشاي" إلى أن أهلية وجاهزية القوات البرية للجيش الإسرائيلي تتأكل بسرعة، فيما ان قابلية الانفجار في مناطق الضفة الغربية، وربما في قطاع غزة أيضاً، آخذة في الازدياد.

محلل الشؤون العسكرية في "القناة 13"، ألون بن دافيد أشار إلى أن في الجيش الإسرائيلي حالياً جيلاً جديداً "لديه عالم كامل على الشبكة يشكل منافسة للقائد"، وثمة حالياً جنود كثيرون أكثر قرباً إلى مواقف سموتريتش وبن غفير منها إلى مواقف كوخافي وغانتس.

صحيفة "هآرتس" حذرت في افتتاحيتها، من أن نتتياهو يُضعف الجيش الإسرائيلي من خلال انتزاع جزء من قوته لمصلحة المستوطنين، وأضافت الصحيفة، في مقال كتبه أمير أورن، أن نتتياهو يمكن أن يدمر دعم الإسرائيليين للجيش الإسرائيلي، الذي لا يدّعي فقط أنه "الجيش الأكثر أخلاقية في العالم"، بل "الأكثر أخلاقية في دولة اليهود". ولفت أورن إلى أن خطة بن غفير لنزع سرايا حرس الحدود من قيادة المنطقة الوسطى وتوجيهها إلى النقب، ستؤدي إلى عودة ظواهر حرب لبنان الأولى (اجتياح عام 1982) كرفض الخدمة وعدم وجود انضباطية في الجيش الإسرائيلي، بحيث يكون كلاب "وحدة عوكتس" (وحدة كلاب متخصصة في الجيش الإسرائيلي) الوحيديين الذين "سيواصلون هزّ أذياهم مذعنين من دون اعتراض". وعن حديث نتتياهو أنه الشخص الذي سيسيطر فعلياً على الأمور في الحكومة الجديدة، رأى "بن يشاي" أن هذا الكلام ببساطة غير عملي، إذ على الرغم من أن نتتياهو رجل موهوب ومتمرس، إلا أن سيطرته داخل الحكومة الجديدة محدودة، لا سيما أنه يعمل لنيل البراءة في المحكمة من تهمة الفساد وخيانة الأمانة الموجهة إليه.

3 - تفاهم الكراهية بين الإسرائيليين:

يحذر الإسرائيليون من تفاهم حالة الكراهية الداخلية داخل المجتمع الإسرائيلي؛ لأنها ستؤدي بهم إلى الهاوية، وباتت "إسرائيل" نفسها تشهد انتشاراً غير مسبوق لما بات يوصف "وباء" الكراهية الداخلية، فقد فشلت "إسرائيل" في محاولة الحفاظ على "وحدتها الوطنية" فشلاً ذريعاً. ويجد الإسرائيليون أنفسهم يعيشون مرة أخرى في دوامة مشتركة من وباء كورونا والانتخابات، وكأنهم يحيون حالة من الجنون الحقيقي، دفعت أوساطهم السياسية لرفع البطاقة الحمراء، والتذكير بأنهم في الطريق إلى الهاوية، بسبب الكراهية الداخلية المتزايدة، وتم التعبير عنها بالفعل في العنف الجسدي في الشوارع.

في الوقت نفسه، فإن دوائر الكراهية بين الإسرائيليين أوسع بالفعل مما يرونه الآن، لأنها تحمل كثيراً من مؤشرات الاشمئزاز والازدراء الذي يظهره ناخبو الأحزاب الإسرائيلية لبعضهم البعض، بعد أن دأبوا على

وصف منافسيهم بالعديد من التعبيرات الفظة، وكأنهم أمام طغمة عسكرية لا يمكن إيقافها، تريد العودة إلى السلطة في "إسرائيل"، بأي ثمن، حتى لو كان من خلال تشويه سمعة المعسكر الموازي. وفي السياق اجتمع رئيس الحكومة السابق يائير لابيد رئيس حزب "هناك مستقبل" ووزراء الدفاع بيني غانتس (رئيس تحالف "المعسكر الوطني") والمالية أفيغدور ليبرمان (رئيس حزب "إسرائيل بيتنا") والمواصلات ميراف ميخائيلي (رئيسة حزب "العمل") المنتهية ولايتهم، ومنصور عباس رئيس "القائمة الموحدة"، وأصدروا بياناً مشتركاً جاء فيه: "اننا سنقاتل سويًا ضد الحكومة المظلمة والمناهضة للديمقراطية التي تشكلت هذه الأيام والتي ستمزق إسرائيل من الداخل". وتعهدوا عندما يعودون إلى السلطة بإلغاء "كل التشريعات المتطرفة التي تضر بالديمقراطية والأمن والاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي". وتتهم المعارضة الائتلاف المتبلور بقيادة نتتياهو بالسعي لتمرير قوانين "عنصرية" في الكنيست وأخرى ترسخ سيطرة الائتلاف ذاته على مفاصل الدولة لا سيما الأمنية. وقبل بيان قادة المعارضة ذلك بوقت قصير، دعا نتتياهو في مقطع متلفز بثه عبر حسابه على تويتر، لابيد إلى التوقف عن تحريض الإسرائيليين ضده وتقبل قرار الناخبين. وقال نتتياهو: "يا لابيد، إن خسارة الانتخابات ليست نهاية الديمقراطية، إنها جوهر الديمقراطية، وأنت ترفض قبول قرار الشعب، وتحرض الجمهور ضده وتبث أكاذيب لا حصر لها ضد الحكومة المنتخبة". وأضاف: "ما هي خطوتك المقبلة؟، هل سترسل المتظاهرين التابعين لك لتسلق أسوار الكنيست؟". ومضى بقوله: "أدعوك إلى التصرف بمسؤولية، وأن تتقبل قرار الشعب، وتنتقل السلطة بطريقة منظمة، حتى نتمكن من إصلاح كل شيء دمرتموه في العام ونصف العام الماضيين".

كلام نتتياهو جاء رداً على تصريحات أدلى لها لابيد في وقت سابق واعتبر فيها أن الحكومة المتبلورة ليست حكومة يمين كاملة، كما يدعى رئيس الوزراء المكلف بل "حكومة جنون كاملة". وأضاف لابيد في تغريدات على تويتر "رأينا بالفعل حكومات تأسست في إسرائيل. ما يحدث هنا ليس حدثاً طبيعياً. ما لدينا هو أضعف رئيس وزراء على الإطلاق، وحكومة في حالة فوضى". ومضى بقوله: "ليست لدينا نية للجلوس بهدوء بينما تُفكك دولة إسرائيل من الداخل.. (هذه) حكومة متطرفة دينية وقومية".

من ناحية أخرى لا يتورع الإسرائيليون، وهم يرون مشاهد الخطر الذي يهدد كيانهم، عن محاكاة ما عايشوه من هزيمة مروعة خلال حرب 1973، حين وصلت لمستويات غير مسبوقة من الإحباط واليأس، وتسلمت

الهزيمة العسكرية للوعي الداخلي في نفوسهم، حول مسألة بقاء الدولة من عدمه، وأوجد البيئة الخصبة لظهور ما يعرف بـ"الأدب البائس". وفي المحصلة تتضافر الأوضاع الداخلية في "إسرائيل" لتجعل من "إسرائيل" دولة غير عاقلة، بل تعيش حالة من الفوضى، ويقربها أكثر من أي وقت مضى إلى انفجار القنبلة الموقوتة فيها، بسبب انهيار نظامها السياسي، واستبداله بالفوضى الكاملة. ومن مشاهد الحالة المزرية التي تعيشها "إسرائيل" ما يطلق عليه البعض من تحذيرات بشأن "موت الأيديولوجيا"، وانتشار الفوضى فيها، وهذا يشمل جميع الأحزاب: الليكود، ويوجد مستقبل (يش عتيد وأزرق - أبيض، و"إسرائيل بيتنا" وحزب العمل، ويمينا، جميعهم متشابهاً وغير مبالين، وباتت السياسة الإسرائيلية بلا منصة حقيقية، بل أصبحت مملة، وباتت تشهد المزيد من الاضطرابات، والكشف عن نقاط ضعف وفشل لحكومتها، وإنذاراً باضطرابات محتملة.

لقد حصلت الاضطرابات التي شهدتها "إسرائيل" في عقود سابقة بين معسكرات اليمين والوسط والمتدينين، لكن صراعاتها هذه الأيام ليست بين اليمين واليسار، وبين الأيديولوجيات المختلفة والمتعارضة والمتضاربة، بل ببساطة مع ننتياهو أو ضده، ونتيجة لهذه التطورات السياسية المتلاحقة، فإن الخريطة السياسية والحزبية لم تشهد أبداً مثل هذه الفوضى، من التحركات السياسية الملتوية، والتواصل، والانفصال، والانضمام، والمغادرة، واليوم فإن غالبية الإسرائيليين لا يديرون نقاشاً مثمراً حقيقياً من دون إهانات وألفاظ نابية، مما يؤكد أن الجمهور الإسرائيلي يعيش اليوم أجواء مستمرة من العاصفة، بسبب المعسكرات السياسية والحزبية اليائسة، وغير المبالية بالنقاشات الأساسية، خصوصاً مع زيادة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية التي تقسم المجتمع الإسرائيلي، لذلك فإن تأسيس الأحزاب الإسرائيلية الجديدة لم تركز على البرامج الأيديولوجية، بل اكتفت بالتسويق الشخصي لقادتها.

4 - انعدام الثقة وفقدان السيطرة:

من التوصيفات الإسرائيلية اللافتة، ذات الدلالة المهمة، في هذه المرحلة، ما يقال عن فقدان الثقة بأهم هياكل السيطرة الأساسية في "الدولة" مما يجعل حياتها السياسية أكثر صعوبة في اتخاذ القرارات، وفرض السياسات، ويسمح بتبلور المزيد من الجيوب المستقلة التي لا تخضع لسيطرتها. وهذا التفكك المؤسسي أعمق بكثير مما

سبق وكشفته الصراعات حول شكل وتركيب قوائم الكنيست وكل ذلك يرفع من حدة أزمة التمثيل السياسي في الكيان إلى ذروتها.

إن ما حدث في إسرائيل منذ الانتخابات الأخيرة كان خطوة ديمقراطية في الشكل، لكن إلى جانب ذلك تم زرع بذور الفوضى داخل أنظمة الحوكمة الحيوية في الكيان، بحيث لا يدور الحديث هنا عن سن قوانين جديدة مهما كانت متطرفة ومثيرة للغضب فقط، بل عن تغيير هوية وتغيير طابع "الدولة"، فثمة أربعة من أقطاب الحكومة الإسرائيلية الجديدة تورطوا أو ما زالوا متورطين في قضايا جنائية وإرهابية: رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، (72 عاماً) متهم بالمحكمة المركزية بالقدس المحتلة بسلسلة من الاتهامات، منها على سبيل المثال تلقي الرشاوى، خيانة الأمانة، النصب والاحتيال، وما زالت محاكمته مستمرة، رغم الحملة الإعلامية الشرسة التي يقودها هو وأتباعه لإلغاء المحاكمة. ثم وزير المالية هو المجرم المدان، أرييه درعي، (63 عاماً) رئيس حزب (اليهود الشرقيين)، الذي قضى في أواخر التسعينيات من القرن الماضي سبع سنوات بالسجن بعد إدانته بتهم اختلاس ورشاوى، عندما كان وزيراً للداخلية، وفي كانون الثاني (يناير) الماضي، أدانته محكمة إسرائيلية، بموجب اعترافه، بإخفاء المدخولات عن سلطات الضرائب، ووفق صفقة بين الدفاع والنيابة، أعلن درعي اعتزاله للحياة السياسية، ولذا امتنعت المحكمة عن إرساله مرة أخرى للسجن، واكتفت بالسجن مع وقف التنفيذ وغرامة مالية. أما وزير الأمن الداخلي، إيتمار بن غفير، (46 عاماً) وهو رئيس حزب (القوة اليهودية)، فقد أدين مرتين في إحدى المحاكم الإسرائيلية بتهم دعم الإرهاب، ولكن المحكمة امتنعت عن زجه بالسجن، علماً أن بن غفير، المستوطن في الخليل والمستجلب من كردستان العراق، كان مراقباً من قبل الوحدة اليهودية في جهاز الأمن العام (الشاباك الإسرائيلي) نظراً لمشاركته في أعمال عدائية ضد الفلسطينيين من طرفي ما يُسمى بالخط الأخضر، كما أنه كحامٍ يُرافع عن اليهود المتهمين بأعمال إرهابية، مثل قتلة عائلة دوابشة الفلسطينية، كما أنه لم يخدم في جيش الاحتلال حتى يوماً واحداً. والمتهم الرابع هو رئيس حزب (الصهيونية الدينية)، بتسلئيل سموتريتش، (42 عاماً)، الذي يؤكد أن الإسلام هو دين الإرهاب، فقد تم اعتقاله في السابق عدة مرات من قبل شرطة الكيان وجهاز (الشاباك) للاشتباه بارتكابه أعمالاً إرهابية، وعلى الرغم من اعتقاله عدة مرات، إلا أن النيابة العامة لم تتمكن من جمع الأدلة الكافية لتقديمه للمحاكمة، وهو مثل "زميله" بن غفير، لم يخدم في جيش الاحتلال، أو بالأحرى، الجيش رفضه بسبب ماضيه الحافل بالعنصرية والتطرف. ونقل

الإعلام العبري عن أحد قادة (الشاباك) سابقاً أنّ الجهاز تمكّن من إحباط عملية تفجيرٍ خطط لها سموتريتش مع رفاقه من المستوطنات، علماً أنّه يسكن في مستوطنة (كدوميم) بالضفة الغربية المحتلّة.

على صلةٍ بما سلف، قالت دراسة جديدة صادرة عن مركز أبحاث الأمن القومي، التابع لجامعة تل أبيب، إنّ "تأليف حكومة بالاستناد إلى ائتلاف مؤلف من 64 عضو كنيست يشكل قاعدة متينة للغاية للبقاء والاستقرار الحكومي. وهذا مهم من أجل التخطيط الطويل الأجل وإدارة رشيدة للقضايا الحساسة في مجالات الأمن القومي الإسرائيلي." وتابعت قائلة: "كما أنّ الاستقرار الحكومي سيمنع إدارة الدولة من دون ميزانية، ويساعد متّخذي القرارات على القيام بخطوات، مثل توسيع اتفاقات أبراهام، وربما أيضاً خطوات تساهم في الفصل السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين، وهي موضوعات تحظى بإجماع واسع عليها لدى الجمهور الإسرائيلي. ومع ذلك، فإنّ قرارات محتملة تتعلق بالقضية الفلسطينية يمكن أن تثير خلافاً في داخل الائتلاف الآخذ في التشكل. وأردفت الدراسة، التي نقلتها للعربية مؤسسة الدراسات الفلسطينية، "كون حزبي الصهيونية الدينية/قوة يهودية، المتواجدان في أقصى يمين الطيف السياسي ويعتبرهما كثيرون في إسرائيل والعالم حزبين يمينيين متطرفين، أصبحا مكوناً مركزياً في الحكومة الجديدة، فإنّ ذلك يمكن أن يشكل تحدياً مركزياً لاستقرار الائتلاف على صعيدين مهمّين: التحدي الأول، الخوف من أن تسوء العلاقات بين اليهود والعرب في داخل إسرائيل، والانعكاسات المحتملة للموقف المتساهل من المستوطنين في الضفة الغربية والتشدد في التعامل مع الفلسطينيين." وشدّدت الدراسة أيضاً على أنّه "من الأمور المهمة، سيبرز الموقف الإسرائيلي حيال الأماكن المقدسة في القدس، والذي يمكن أن يشعل الاشتباكات في الضفة الغربية والقدس، وأن يؤدي إلى التطرف والعنف في الشارع العربي في إسرائيل، وصولاً إلى مواجهات عنيفة في المدن المختلطة وخارجها." ولفقت الدراسة إلى أنّ "التحدي الثاني الذي سينعكس على الأمن القومي في إسرائيل يتعلق بموقف الإدارة الأمريكيّة إزاء المعنى العملي لكون الصهيونية الدينية/قوة يهودية مكوناً سياسياً مهماً في الائتلاف. وهذا الأمر يمكن أن يلقي بظلاله على العلاقات الخاصة مع إدارة بايدن، ومع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة". وخصّصت الدراسة إلى القول: "في الختام، تشير الصورة المعقدة إلى توتّر محتمل بين الاستمرارية في السياسة الإسرائيلية إزاء قضايا أساسية في المجالات الخارجية وبين تغييرات محتملة متوقعة في المجالات الداخلية. وهذه في الأساس تتعلق بمسائل العلاقة بالمجتمع العربي وحيال المغزى الفعلي لكون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية.

هنا، سيُحسم حجم التأثير المستقبلي للصهيونية الدينية/قوة يهودية في الأجواء العامة المشحونة في الفترة الحالية، وفي المواقف والقرارات في مسائل حساسة. وسيكون لهذا كله تداعيات مباشرة على الأمن القومي، وعلى مكانة إسرائيل الدولية، على حد قول الدراسة.

ضمن هذا الواقع سيكون سموتريتش هو المقرر الأخير في شؤون البناء في مناطق الضفة الغربية، وبن غفير سيمكنه إقامة مليشيا إرهابية خاصة به، والمجرم المناوب آرييه درعي سيكون قادراً على فعل ما يريد وسوف تزداد التحركات والتحديات الهستيرية المسعورة بسرعة. وسيكون الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر أول المتأثرين بتداعيات ذلك، بحيث سيوضع حل الدولتين على الرف، إذ لم يعد بإمكان أحد طرح هذا الخيار على أنه قابل للتطبيق. ويزداد عدد المستوطنات بسرعة، وستُقدّم حوافز مالية للانتقال إليها، وسيتمّ بالتدريج ضمّ أراضٍ إضافية من الضفة الغربية. وسيختفي الخط الأخضر، مع العلم بأن جزءاً كبيراً منه سبق أن تلاشى. وفي الضفة الغربية المحتلة، يرجّح أن تتعامل الإدارة اليمينية بقسوة أكبر مع التصعيد الأخير للمقاومة الفلسطينية المسلحة. علاوةً على ذلك، ستحظى مصالح المستوطنين، الذين طالبوا الجيش الإسرائيلي بالتخلّص من المقاتلين الشباب في نابلس وجنين، بتمثيل جيّد، إذ إن 10 أعضاء في الكنيست من أصل 64 ، يقيمون في مستوطنات إسرائيلية. وتضمنت حملة أحد قياديين ثاني أكبر كتلة في الائتلاف ، إيتامار بن غفير، جزئياً وعداً "بإطلاق يد" القوات الإسرائيلية أكثر في قمع التظاهرات في إسرائيل والأراضي المحتلة. وتضمنت مطالب حزبه في مفاوضات الائتلاف تغيير قواعد الاشتباك الخاصة بالشرطة الإسرائيلية ومنحها الغطاء القانوني لاستخدام القوة المفرطة بغية القتل. أما على المستوى السياسي المؤسسي، فالأولوية الأساسية لشركاء نتنياهو في الائتلاف هي تقويض توازن القوى بين السلطتين التشريعية والقضائية من خلال تمرير مشروع قانون تجاوز المحكمة من شأنه أن يمكّن الكنيست من إعادة تمرير أي قانون ترده المحكمة العليا، التي يراها يمينيون كثيرون على أنها تحمي بصورة واضحة حقوق الأقليات غير اليهودية، وأنها تشكّل عقبة في وجه الأجندة اليمينية المتشدّدة حول الأراضي. ومن شأن تمرير مثل هذا الإجراء أن يحوّل الإثوقراطية الليبرالية الشكلية في إسرائيل ضمن الخط الأخضر إلى نظام غير ليبرالي على نحو سافر. وعلاوةً على ذلك، سيكون بمثابة مقدّمة لجهود طموحة أكثر لتضييق الخناق على المعارضين، وهي تدابير تعتبرها المحكمة العليا على الأرجح بمثابة انتهاك للقوانين الأساسية لإسرائيل، على غرار الحظر الصريح للأحزاب الفلسطينية

العربية في الكنيسة، وترحيل الناشطين الفلسطينيين والإسرائيليين المناهضين للاحتلال، وحظر رفع العلم الفلسطيني. ومن نتائج السياسة المحتملة التي تلبّي رغبات الأحزاب اليمينية المتطرّفة والتقليدية هي تعزيز استثمار الدولة في بناء المستوطنات، والتحضير لعملية ضمّ أجزاء إضافية من الضفة الغربية، وزيادة التمويل المخصّص لمدارس "يشيفا" اليهودية الدينية والمؤسسات التعليمية القومية الدينية، وربما تراجع بعض المكاسب التي حقّقتها مجتمع الميم (المثليون)، فضلاً عن تكثيف الهجمات على التيارات اليهودية غير التقليدية. والآن حيث هدأت العاصفة، وحيث انكشفت أبعاد الكارثة، ربما يقول نتتياهو بينه وبين نفسه بأنه بعد أن تحققت الفوضى التي زرعتها، وتم تدمير جهاز القضاء والشرطة والتعليم وكل ما يقطر منه "اليسار"، يمكنه العودة إلى الوراء في الوقت المناسب، ويمحو أو يخفف موقفه التحاليي والهستيري الذي خلقه هو بنفسه، والعودة إلى التصرف بصورة عقلانية، سوية وقانونية. لكن عندها يمكن أن يكتشف بأنه لا طريق للعودة من المكان الذي وصل إليه. فالفوضى التي خلقها لا يمكن إلغاؤها، وأيضاً لا يمكن ترويضها. سنوات الفوضى خاصته نقشت شيئاً مدهشاً وحقيقياً في الواقع وفي قلوب الأشخاص الذين عاشوا فيها.

لقد شكل تأليف الحكومة الاخيرة برئاسة نتتياهو من نواحٍ عدّة، تجسيداً للمنحى الذي كانت تسلكه السياسات الإسرائيلية بعد انطلاق عملية أوسلو في منتصف التسعينيات، وتأكيداً على عدم وجود نسبة يُعتدّ بها من السياسيين الإسرائيليين أو الناخبين تؤمن بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة أو بمنح الفلسطينيين حقوقاً متساوية داخل دولة واحدة. وعلى الرغم من محاولة بعض السياسيين الإسرائيليين الجدد على الأقل التأكيد على عدد من هذه المبادئ في خطاباتهم، لم تتطابق سياساتهم معها على الإطلاق. ولأن السياسة الإسرائيلية سعت منذ فترة طويلة للسيطرة على الأراضي المحتلة من دون تحمّل مسؤولية تجاهها، ومواصلة توسيع المستوطنات، وتشديد القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين، ومنح حصانة لمرتبكي أعمال العنف، فمن المستبعد أن يتغيّر هذا النهج تجاه الفلسطينيين بشكل كبير على المدى القريب. بل سيزداد دعم هذه الممارسات ويُفتح النقاش مجدّداً حول ضمّ الأراضي وحتى طرد الفلسطينيين. لكن السؤال الحقيقي الوحيد هنا هو حول ما ستكون ردة فعل المجتمع الدولي على ذلك. فحتى الآن، لم يكن سجل هذا المجتمع ناصعاً في ما يتعلق بمحاسبة إسرائيل على انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وخاصة حول قضايا حساسة مثل المستوطنات.

وبالتالي ما لم يتم تغيير النهج المعتمد تجاه إسرائيل، فسيصبح أصعب على المجتمع الدولي التحدث عن حقوق الإنسان والتحذير من تنامي الحكم القمعي في دول أخرى من العالم.

في المقابل وفيما لا تزال تهديدات المقاومة إزاء مختلف أشكال التصعيد حاضرة على الطاولة، تتالت ردود الفعل الراضة له في الداخل الإسرائيلي أيضاً، إذ قال رئيس حكومة الاحتلال السابق، يائير لبيد: «هذا ما يحدث عندما يضطرّ رئيس وزراء ضعيف إلى تكليف أكثر رجل غير مسؤول في الشرق الأوسط، بالمكان الأكثر تجرّاً في المنطقة»، في حين اعتبر عضو «الكنيست»، نعماً لازيمي، أن «ما يهّم بن غفير ليس الأمن القومي، بل السلطة والسيطرة من خلال إجراءات تؤدّي إلى العنف وإراقة الدماء، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لمنع هذا المجنون من تهديد الأمن القومي، وجعلنا ندفع ثمناً باهظاً لاستفزازاته». ورأت صحيفة «هآرتس» العبرية، بدورها، أن «حاجة بن غفير الماسّة إلى التقاط الصور ونشر الابتسامات التي لا معنى لها، لإظهار السيادة على وجه التحديد في واحد من أقدس الأماكن للفلسطينيين، هي إصبع ليست في عين الفلسطينيين فقط، ولكن كلّ إسرائيلي أيضاً». ويُعدّ الاقتحام الذي باشره بن غفير، واستمرّ لمدة 12 دقيقة بعد ساعات من إعلانه تراجعاً عن هذه الخطوة، أول اقتحام من جانب شخصية حكومية إسرائيلية للأقصى منذ 20 عاماً، وهو قد يحمل مؤشرات حقيقية إلى نوايا حكومة اليمين إزاء المسجد، وذلك بالتنسيق مع جمعيات الهيكل، التي وفّرت الدعم لقادة «الصهيونية الدينية» في الانتخابات. وتكمن خطورة هذا التصعيد، الذي يمثّل تغييراً كبيراً في سياسة الاحتلال عمّا كان سائداً خلال السنوات الماضية، في أنه أصبح رسمياً؛ فلأول مرة، يُقدّم وزير في حكومة إسرائيلية على هكذا خطوة، ما يدلّ على تبني الحكومة الحالية مواقف اليمين الفاشي وتوجّهاته. وعلى رغم أن تصرّف بن غفير لا يخلو من الاستعراض أمام جمهوره، إلّا أنه قد يؤسّس لاقتحامات مستقبلية، إلى جانب المضيّ قُدماً في خطة التقسيم الزمني والمكاني، من خلال زيادة عدد الدقائق المسموح للمستوطنين خلالها باستباحة الأقصى، وعدد الأمكنة والبوابات التي يُتاح لهم الدخول منها وإليها. وتدرك جماعات الهيكل التغيرات التي طرأت على بنية حكومة الاحتلال، وهي تشعر أنها باتت أقوى من أيّ وقت مضى، وقادرة على تحقيق ما عجزت عنه خلال السنوات الماضية. وانطلاقاً من ذلك، فقد وجّه «مجلس السنهدين الجديد» (المؤسسة الحاخامية المركزية لجماعات الهيكل الاستيطانية المتطرّفة) رسالة إلى مفوض الشرطة الإسرائيلية في القدس، يطلب فيها تحديد جلسة استماع مباشرة مع بن غفير لإطلاعه على مطالب

تلك الجماعات، واستكشاف موقف الحكومة والشرطة منها. وبحسب الإعلام العبري، فقد تضمنت الرسالة 11 مطلباً، وهي: تمديد ساعات اقتحام المتطرفين للمسجد، والسماح للمستوطنين المقتحمين بأداء كامل الصلوات والطقوس التوراتية داخله، وفتح الباب للاقتحامات طيلة أيام الأسبوع، وعدم إغلاق الأقصى بوجه المستوطنين يومي الجمعة والسبت، والسماح بإدخال ما يسمونها «الأدوات المقدسة» إلى الحرم، بما يشمل رداء الصلاة والقبعة ولفائف التوراة وتابوت العهد والأبواق والقرابين النباتية والحيوانية، وتحديد موقع لبناء كنيس يهودي داخل الأقصى، وإنهاء مرافقة الشرطة للمتطرفين خلال اقتحاماتهم، والسماح بالاقتحامات من جميع الأبواب وعدم قصرها على باب المغاربة الذي تسيطر عليه سلطات العدو منذ احتلال شرقي القدس عام 1967، وعدم إغلاق المسجد أمام المقتحمين خلال المناسبات الإسلامية، وإعلان «الحق المتساوي» لجميع الأديان في الأقصى، وإلغاء سياسة الإبعاد عنه بحق اليهود.

على ضوء ما تقدم يقول رئيس حكومة الاحتلال السابق، نفتالي بينيت، إن «إسرائيل تقف أمام اختبار حقيقي»، وتشهد "حالة غير مسبوقه تقترب من الانهيار"، وتواجه "مفترق طرق تاريخياً"، متهماً بنيامين نتنياهو ومناصره به "ببث السموم والفوضى". وأضاف: "تفككنا سابقاً مرتين بسبب الصراعات الداخلية. الأولى بعد 80 عاماً (من "التأسيس")، والثانية بعد 77 عاماً (من "التأسيس")، ونحن الآن نعيش في حقبتنا الثالثة ونقترب من العقد الثامن، ونقف جميعاً أمام اختبار حقيقي، فهل سنتمكن من المحافظة على "إسرائيل"؟". وأشار إلى أن "إسرائيل وصلت قبل عام إلى واحدة من أصعب لحظات الانحطاط التي عرفتھا على الإطلاق. فوضى ودوامه انتخابات لا تنتهي في ظل تقديس الرجل الواحد، وتسخير طاقة الدولة لاحتياجاته القانونية". وفي السياق أوضح الكاتب والروائي الإسرائيلي الشهير دافيد غروسمان، في مقاله بصحيفة "هآرتس"، أن "ما حدث في إسرائيل منذ الانتخابات، كان كما يبدو خطوة قانونية وديمقراطية، ولكن في ظل ذلك، كما حدث أكثر من مرة في التاريخ، تم زرع بذور الفوضى داخل الأنظمة الحيوية في إسرائيل". ونبه إلى أن "الحديث في نهاية المطاف لا يدور عن سن قوانين جديدة متطرفة ومثيرة للغضب، بل عن تغيير عميق ومصيري، تغيير الهوية، تغيير طابع الدولة، وليس من أجل ذلك أجريت الانتخابات". وتابع الأديب: "هم هنا، الفوضى هنا، الكراهية الداخلية هنا، الاشمئزاز المتبادل، العنف المتوحش في شوارعنا وفي المدارس والمستشفيات، يوجد هنا من يسمون الجيد سيئاً والسيء جيداً".

5 - الفلسطينيون في مواجهة المرحلة الجديدة:

لا ترى إسرائيل في وجودها احتلالاً، بل وتُخادع نفسها والعالم بأنها تعمل على استرداد «حقوقها التاريخية» المزعومة من الفلسطينيين - الذين هم من سلبوا حقوقهم فعلياً -، الامر الذي لا يؤدي إلا إلى توليد مزيد من التعقيدات، والدفع نحو إبقاء الطرفين في دائرة مفرغة، لا يبدو أن ثمة مخرجاً منها إلا نحو معادلة صفرية عنوانها: إما إسرائيل، وإما الفلسطينيون. وإلى جانب الاصرار على معاندة الواقع، تأتي نظرة الإسرائيلي إلى ذاته، المجبولة بالاستعلاء والوقية، لتضيف عنصر تعقيد جديداً ورئيساً إلى المشهد؛ إذ إن تشرب الإسرائيليين، منذ صغرهم، الاعتقاد بأنهم من صنف «أسمى» من البشر، من شأنه أن يدفعهم إلى إنكار أي حق للآخرين، الأمر الذي يترجم بقوة ووضوح في الضفة، حيث نزع الحقوق يتحوّل إلى استيلاء «قانوني» وشرعي يحوز رضى الله وشريعته»، فيما «الأغيار» هم دون مستوى أن يكونوا ملاك أرض وأصحاب حقوق. والتطرق إلى المحدّدين المذكورين ليس من باب «الترف الفكري»، بل انهما يشكّلان جزءاً لا يتجزأ من أسباب التصعيد الحالي في الأراضي المحتلة، إن لم يكونا على رأس هذه الأسباب. وفي هذه المرحلة وبعد انتهاء الإسرائيليين من استحقاقهم السياسي والحزبي الخاص بالإدلاء بأصواتهم في صناديق الاقتراع وتشكيل حكومة جديدة، يمكن طرح جملة من السيناريوهات المتوقعة للمشهد الإسرائيلي من ابرزها استمرار حالة الاستقطاب السياسي والحزبي وفشل الانتخابات في طي صفحة الخلافات الداخلية، بل على العكس من ذلك، فإن نتائج الانتخابات، وعدم قدرة أي حزب أو تيار على تشكيل حكومة انفرادية، صب مزيداً من الزيت على نار التوتر الداخلي، وعاد الإسرائيليون الى النقاشات السياسية والسجالات الحزبية، الأمر الذي قد يعبّد الطريق لحدوث اضطرابات عنيفة ميدانية، قد تصل ذروتها إلى ثاني اغتيال سياسي في «إسرائيل»، باتت تحذر منه المحافل الأمنية.

لقد اتّضحت باكراً ملامح المرحلة الجديدة في الأراضي المحتلة في العام الجديد، الذي يبدو أنه سيكون بالنسبة إلى الفلسطينيين حاسماً ومفصلياً، ودموياً أكثر بعد تولّي حكومة اليمين الفاشي دقة الحكم في الكيان الغاصب، حيث لم تتردّد الحكومة في تسريع مخططاتها العدوانية والاستيطانية، والتي تُعدّ جميعها بمثابة صواعق لانفجار الوضع الفلسطيني برمّته. ومع أوّل 72 ساعة من سنة 2023، شيّع الفلسطينيون 3 شهداء

ارتقوا برصاص الاحتلال في جنين وبيت لحم، فيما جرى تفجير منزلي شهيدين في جنين، وشهدت مدن وبلدات عدّة في الضفة الغربية اشتباكات مسلّحة، وسجّل فشل أكثر من عملية عسكرية إسرائيلية في جنين ونابلس لاعتقال مطلوبين أو اغتيالهم. لكنّ التصعيد الأبرز الذي أطلق جرس الإنذار من تدهور الأوضاع الأمنية، تمثّل في اقتحام وزير الأمن القومي المتطرّف الكاهاني، إيتمار بن غفير، المسجد الأقصى والذي تبعه اقتحام قوّات الاحتلال مسجد قبة الصخرة، على الرغم من التحذيرات العربية والدولية من مغبة هذه الخطوة. وفيما لا تزال تهديدات المقاومة إزاء ذلك التصعيد حاضرة على الطاولة، تتالت ردود الفعل الراضية له في الداخل الإسرائيلي أيضاً، إذ قال رئيس حكومة الاحتلال السابق، يائير لبيد: «هذا ما يحدث عندما يضطرّ رئيس وزراء ضعيف إلى تكليف أكثر رجل غير مسؤول في الشرق الأوسط، بالمكان الأكثر تفجراً في المنطقة»، في حين اعتبرت عضوة الكنيست، نعماً لازيمي، أن «ما يهّم بن غفير ليس الأمن القومي، بل السلطة والسيطرة من خلال إجراءات تؤدّي إلى العنف وإراقة الدماء، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لمنع هذا المجنون من تهديد الأمن القومي، وجعلنا ندفع ثمناً باهظاً لاستنزازه».

في السياق نفسه أكد رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي السابق الجنرال احتياط غادي إيزنكوت، أن جولة مواجهة واسعة النطاق قريبة جداً على الساحة الفلسطينية. وقال في مقابلة خاصة مع القناة الـ14 العبرية: "نحن قريبون جداً من تصعيد واسع النطاق على الساحة الفلسطينية، في وضع تكون فيه السلطة ضعيفة جداً، وحماس قوية جداً". وأعرب عن أمله بأن تُبذل كل الجهود لمنع تصعيد واسع مع استمرار العمل بحزم، مضيفاً: "لدي تقدير أنّ حماس نجحت في تعزيز محور غزة- الضفة- شرق القدس، وترسيخ قاعدة قوية للغاية، وتعزيز إمكانية تصعيد الوضع". وأضاف إيزنكوت: "لقد اقتربنا من المواجهة اليوم أكثر من أي يوم آخر، منذ نهاية الانتفاضة الثانية، ويجب بذل كل الجهود لمنعها وإحباطها وإضعافها".

من ناحية أخرى رأت صحيفة «هآرتس» العبرية، بدورها، أن "حاجة بن غفير الماسّة إلى التقاط الصور ونشر الابتسامات التي لا معنى لها، لإظهار السيادة على وجه التحديد في واحد من أقدس الأماكن للفلسطينيين، هي إصبع ليست في عين الفلسطينيين فقط، ولكن في عين كلّ إسرائيلي أيضاً". ويُعدّ الاقتحام الذي باشره بن غفير، واستمرّ لمُدّة 12 دقيقة بعد ساعات من إعلانه تراجعاً عن هذه الخطوة، أوّل اقتحام من جانب شخصية حكومية إسرائيلية للأقصى منذ 20 عاماً، وهو قد يحمل مؤشّرات حقيقية إلى نوايا حكومة اليمين

إزاء المسجد، وذلك بالتنسيق مع جمعيات الهيكل، التي وفّرت الدعم لقادة "الصهيونية الدينية" في الانتخابات. وتكمن خطورة هذا التصعيد، الذي يمثل تغييراً كبيراً في سياسة الاحتلال عمّا كان سائداً خلال السنوات الماضية، في كونه أصبح رسمياً؛ فلأول مرة، يُقدّم وزير في حكومة إسرائيلية على هكذا خطوة، ما يدلّ على تبني الحكومة الحالية مواقف اليمين الفاشي وتوجّهاته. وعلى الرغم من أن تصرف بن غفير لا يخلو من الاستعراض أمام جمهوره، إلا أنه قد يؤسّس لاقتحامات مستقبلية، إلى جانب المضيّ قُدماً في خطة التقسيم الزماني والمكاني، من خلال زيادة عدد الدقائق المسموح للمستوطنين خلالها باستباحة الأقصى، وعدد الأمكنة والبوابات التي يُتاح لهم الدخول منها. وتدرك جماعات الهيكل التغيّرات التي طرأت على بُنية حكومة الاحتلال، وهي تشعر أنها باتت أقوى من أيّ وقت مضى، وقادرة على تحقيق ما عجزت عنه خلال السنوات الماضية. وانطلاقاً من ذلك، فقد وجّه «مجلس السنهدين الجديد» (المؤسسة الحاخامية المركزية لجماعات الهيكل الاستيطانية المتطرّفة) رسالة إلى مفوض الشرطة الإسرائيلية في القدس، يطلب فيها تحديد جلسة استماع مباشرة مع بن غفير لإطلاعه على مطالب تلك الجماعات، واستكشاف موقف الحكومة والشرطة منها. وبحسب الإعلام العبري، فقد تضمّنت الرسالة 11 مطلباً، وهي: تمديد ساعات اقتحام المتطرّفين للمسجد، والسماح للمستوطنين المقتحمين بأداء كامل الصلوات والطقوس التوراتية داخله، وفتح الباب للاقتحامات طيلة أيام الأسبوع، وعدم إغلاق الأقصى بوجه المستوطنين يومي الجمعة والسبت، والسماح بإدخال ما يسمونها «الأدوات المقدسة» إلى الحرم، بما يشمل رداء الصلاة والقبعة ولفائف التوراة وتابوت العهد والأبواق والقرايين النباتية والحيوانية، وتحديد موقع لبناء كنيس يهودي داخل الأقصى، وإنهاء مرافقة الشرطة للمتطرّفين خلال اقتحاماتهم، والسماح بالاقتحامات من جميع الأبواب وعدم قصرها على باب المغاربة الذي تسيطر عليه سلطات العدو منذ احتلال شرقي القدس عام 1967، وعدم إغلاق المسجد أمام المقتحمين خلال المناسبات الإسلامية، وإعلان «الحق المتساوي» لجميع الأديان في الأقصى، وإلغاء سياسة الإبعاد عنه بحق اليهود.

في المقابل، يتابع الفلسطينيون بغضب التطوّرات الجارية في المسجد الأقصى، بعدما كانت المقاومة بعثت إلى حكومة الاحتلال، عبر الأمم المتحدة ومصر، برسائل شديدة اللهجة مفادها أنها لن تقف مكتوفة الأيدي حيال أيّ تغيير لـ«الوضع القائم» في المسجد، فيما حدّر الوسيطان المذكوران، تل أبيب، من أنهما قد يعجزان عن التأثير على الفصائل، وتحديدًا على حركة «حماس»، للالتزام الهدوء. وسواء جاء ردّ المقاومة سريعاً أو لم

يأت، إلا أن الاقتحام يُعدّ من صواعق الانفجار، ويضيف عدّة نقاط لتقريب المواجهة المقبلة، كونه يندرج في سياق برنامج كامل لحكومة اليمين، هو أقرب ما يكون إلى برنامج إعلان حرب على الفلسطينيين على طول وعرض فلسطين التاريخية، كما أنه حظي بمباركة المستوى السياسي ممثلاً برئيس الحكومة نتتياهو، والمؤسسة الاستخباراتية ممثلة برئيس «الشاباك» رونين بار، وإن كانت بشروط مثل أن يكون الاقتحام باكراً، وأن لا يتخلله أداء الصلاة أو الطقوس التلمودية. ولربما تريد حكومة الاحتلال جسّ نبض الفلسطينيين إزاء هذه الخطوة، حتى تقيس ردود أفعالهم عند أيّ خطوة مشابهة مستقبلاً. لكنها في الوقت نفسه تأخذ تحذيرات المقاومة على محمل الجد؛ إذ أعلنت المنظومة الأمنية رفع حالة التأهب بعد تهديدات «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وسط مخاوف من إطلاق صواريخ من قطاع غزة، فيما أبلغت الولايات المتحدة، حكومة نتتياهو، معارضتها أيّ إجراء من شأنه "المساس بالوضع الراهن في الأماكن المقدّسة في القدس". من ناحية أخرى تدرك جماعات الهيكل التغيّرات التي طرأت على بنية حكومة الاحتلال، وهي تشعر أنها باتت الآن أقوى من أيّ وقت مضى. ويتزامن التصعيد في القدس مع استمرار حالة المقاومة والاشتباك في الضفة الغربية وتحديداً في جنين ونابلس، إذ استطاعت المقاومة، إفشال هجوم إسرائيلي على مدينة جنين لاعتقال اثنين من المقاومين، بعد اكتشاف قوّة خاصة تسلّلت إلى المدينة. كما شهدت طوباس، في الوقت نفسه، اشتباكات مسلّحة بين قوات الاحتلال والمقاومين الذين استهدفوها بالرصاص خلال انسحابها من المدينة. وفي نابلس، استهدف المقاومون جنود العدو أثناء اقتحامهم قرية كفر قليل ومنطقة الضاحية، توازياً مع ضربهم إيّاهم في محيط مخيم بلاطة. واعترفت المصادر العسكرية الإسرائيلية بإصابة جندي بجروح طفيفة جرّاء إصابته بشظية طلقة نارية، بعد أن تعرّضت قوات الاحتلال في مدينة جنين لإطلاق نار وإلقاء عبوات، بينما شهد مخيم الدهيشة للاجئين مواجهات عنيفة أُلقيت خلالها عبوات ناسفة وزجاجات حارقة تجاه جنود العدو، وأسفرت عن استشهاد الطفل آدم عباد. ويأتي ذلك في وقت تواصلت فيه عمليات المقاومة في الضفة .

6 - المقاومة تدرس خياراتها:

في الوقت الذي دانت فيه فصائل المقاومة الفلسطينية اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي، المتطرّف إيتمار بن غفير، المسجد الأقصى، تواصلت مباحثاتها حول كيفية مواجهة الحكومة الفاشية الجديدة، ومنعها من

تكرار هذه الخطوة. واعتبرت الفصائل، خلال مؤتمر صحافي عُقد في مدينة غزة، ما فعله بن غفير «تصعيداً خطيراً واستفزازاً لمشاعر شعبنا الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، بما ينذر بحرب دينية في المنطقة»، مُحتملةً الاحتلال كامل المسؤولية عن تداعيات إصراره على «العدوان على شعبنا والمقدّسات الإسلامية والمسيحية». ودعت أبناء الشعب الفلسطيني كافة، في القدس والضفة والداخل المحتلّ، إلى شدّ الرحال إلى الأقصى، وتكثيف الرباط فيه لإفشال المخطّطات التلمودية الصهيونية، حاضّةً على تصعيد الاشتباك في جميع ساحات المواجهة. وإذ أكدت أنها لن تتخلّى عن دورها في الدفاع عن المسجد، وأن العدو «لن يفلح في تغيير الوقائع على الأرض»، حيث «ستبقى القدس عربية إسلامية»، فقد دعت السلطة الفلسطينية إلى «إنهاء التنسيق الأمني، ورفع يدها عن المقاومة في الضفة لتقوم بواجبها في حماية المقدّسات ولجم العدوان»، مطالبةً «قادة الأمة وعلماءها وشعوبها بالقيام بمسؤولياتهم تجاه الأقصى ونصرة الشعب الفلسطيني، ووقف كلّ أشكال التطبيع الذي يمثّل ضوئاً أخضر لاستمرار العدوان على شعبنا ومقدّساته» ووصفت حركة «حماس» خطوة بن غفير بأنها «عدوان سافر ومحاولة يائسة لن تُغيّر تاريخ وإسلامية القدس والأقصى»، معتبرةً إياها «سلوكاً إجرامياً يكشف حالة الرعب والخوف التي يعيشها قادة العدو في مواجهة الحق الفلسطيني»، مؤكدة أن «المعركة مع الحكومة المتطرّفة ماضية بكلّ الوسائل وفي كلّ ساحات الوطن». وعدّت حركة «الجهاد الإسلامي»، بدورها، ما قام به الوزير الإسرائيلي «عدواناً على الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين جميعاً»، مُحتملةً «حكومة التطرف والفاشية مسؤولية دفع الأوضاع نحو الانفجار والمواجهة»، جازمةً أن «الشعب الفلسطيني المقاوم لن يستسلم ولن يتهاون في حماية مقدّساته». وأكدت أن «المقاومة على استعداد تامّ ويقظة، وهي تُجري تقييماً مستمراً لكلّ ما يجري ويدها على زناد الفعل»، وأن «رصاص المقاتلين الذي يدوي في جنين ونابلس سيصل حتماً إلى القدس». ورأت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، من جهتها، أن «المجرم إيتمار بن غفير يصبّ الزيت على النار، ويتحدّى إرادة شعبنا»، مؤكّدةً أن «الشعب الفلسطيني ومقاومته لن يلتزما الصمت إزاء هذه الجرائم، والكلمة الأخيرة ستكون لهما». وحذّرت من أن «حكومة الاحتلال بتشكيلتها الحالية تُنذر بعدوانٍ أوسع على شعبنا»، مشدّدةً على أن «علينا الاستعداد جيّداً وبشكلٍ موحّد للتصدّي»، ومعتبرةً أن «على المجتمع الدولي التدخّل قبل فوات الأوان، وإيقاف هذا العدوان الذي قد يؤدّي إلى انفجار المنطقة بأكملها».

7 - خاتمة:

تمرّ إسرائيل بمرحلة توتر سياسي نادرة في حداثها وتطرفها وربما تحيل إلى تلك التي سبقت اغتيال رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين، عام 1995، برصاص متطرف يهودي، خصوصاً مع بروز تحذير علني غير مسبوق لجهاز الشاباك من تصاعد خطر في خطاب الكراهية والتحريض، بما قد يؤدي إلى اغتيالات سياسية وأعمال عنف. وفي السياق حث الرئيس الإسرائيلي يتسحاك هيرتسوغ المسؤولين الإسرائيليين وأعضاء الكنيست على ضبط النفس وطالبهم بخفض النيران، في ذروة انقسام حاد يعصف بإسرائيل على خلفية سياسات الحكومة اليمينية الاصولية. وخاطب هيرتسوغ مسؤولي الأحزاب «أظهروا ضبط النفس والمسؤولية. يجب علينا تهدئة النفوس وخفض النيران». وعلق على الخلاف الحاد حول الإصلاحات القضائية التي يعتزم وزير القضاء ياريف ليفين المضي بها، وتشمل إعادة تشكيل النظام القضائي الإسرائيلي وإضعاف المحكمة العليا والتي قادت إلى مظاهرات كبيرة في إسرائيل من قبل المعارضين، قائلاً إن «قيم وثيقة الاستقلال هي بوصلة دولتنا ولن أسمح بالمساس بها. هذه فترة حساسة وقابلة للانفجار في الرأي العام الإسرائيلي. أنا متيقظ للأصوات المسموعة من هنا وهناك، ولكل الأوجاع والمخاوف، هذا يشغلني بدون توقف، لا يوجد لدينا بلد آخر". وكان هيرتسوغ قد التقى ليفين ومسؤولين آخرين في محاولة للتأثير على إصلاحاتهم. وطلب منهم التخفيف من الإصلاحات في الجهاز القضائي وعرض إجراء محادثة مشتركة.

وجاء تحرك هيرتسوغ في وقت هيمنت فيه لغة التحريض والتخوين والتهديد على الخطاب العام في إسرائيل في الأيام القليلة الماضية، بعد مظاهرات قادتها المعارضة ضد الحكومة الجديدة. ودعت المعارضة إلى مظاهرات أكبر وعصيان وتمرد وردت شخصيات من الائتلاف الحاكم باتهامهم «بالخيانة» و«الفتنة» ما أوجع الموقف، قبل أن يطالب آخرون باعتقال قادة المعارضة وهو طلب أثار جدلاً كبيراً ورفضه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشدة. وقال إنه تحدث مع الرئيس الإسرائيلي بعد تصريحات النائب تسفيكا فوجل من حزب «القوة اليهودية» الذي يرأسه وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، وطالب فيه باعتقال رؤساء المعارضة، رئيس الحكومة السابق يائير لبيد ووزير الدفاع السابق بيني غانتس مضيفاً «في دولة ديمقراطية لا يعتقلون رؤساء المعارضة، لكنهم أيضاً لا يصفون وزراء الحكومة بالنازيين، ولا يطالبون المواطنين بالخروج إلى تمرد

مدني. « وكان فوجل الذي يرأس منصب رئيس لجنة الأمن الداخلي في الكنيست، طالب باعتقال لبيد، وغانتس، وآخرين بسبب «خيانة الوطن.»

في هذه الأثناء تصاعد الانقسامات السياسية في "إسرائيل" بين الحكومة والمعارضة في ظل تبادل الاتهامات بالمسؤولية عن اندلاع حرب داخلية، إذ تشهد "إسرائيل" تظاهرات لآلاف المستوطنين ضد حكومة بنيامين نتنياهو. وقال المسؤول الإسرائيلي، ألموغ كوهين، في مقابلة مع "القناة 13" الإسرائيلية إنه "إذا لم يتوقف لبيد وغانتس عن التقسيم والتحريض والرغبة في إراقة الدماء في الشوارع، فسيتعرضان للاعتقال وقيودان بالقيود." وردّ غانتس على هذا الكلام متوجّهاً مباشرةً إلى نتياهو بالقول إنّ "إسرائيل بحاجة إلى توافق واسع وليس استمرار الانقسام والتحريض والتصعد"، مضيفاً: "إنّ أفعالك الموجهة ضد حقوق الفرد وضد المبادئ الأساسية تتغلغل إلى الأرض"، داعياً إيّاه إلى "إدانة مهاجمة المتظاهرين والتصريحات القاسية والعمل على توحيد الانقسامات وعدم تأجيلها."

رئيس "هناك مستقبل" يائير لبيد، رد أيضاً على مهاجمة المتظاهرين قائلاً: "هكذا تنهار المؤسسات في يوم واحد." وأضاف أنّ "عضو الكنيست فوجل يقول إنه يجب إلقاء القبض علي أنا وبينني غانتس بتهمة الخيانة، ووضعنا في السجن، لأننا تحدثنا ضد الحكومة.. لن نسمح لهم بدوسنا".

امام هذا المشهد المعقد والمرتبك يعاني الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، متلازمة الإنكار، التي تدفعه إلى رفض الواقع كما هو، مع تجنّب مواجهته في الوقت نفسه، ما يحمله بالتالي على محاولة معالجة تداعياته من دون النظر الى أسبابه. ويتجلّى ذلك في القفز على حقيقة كَوْن الاحتلال هو المسبّب الرئيس للمقاومة، والسعي إلى قمع إرادة المقاومين الفلسطينيين، مما من شأنه، على عكس إرادة العدو، مضاعفة حافزية هؤلاء للقتال، وتلك هي المشكلة الرئيسة التي تُواجهها إسرائيل. ولعلّ العامل الذي يفاقم من هذه الحافزية، هو أن الاحتلال لا يكتفي بما استطاع الاستحصال عليه إلى الآن، بل يريد الاستحواذ على كلّ حقوق الفلسطينيين، أرضاً وحجراً وممتلكات، وصولاً إلى تهشيم هويّتهم الانسانية والوطنية، في ما يمثّل استراتيجية إلغاء لا مناص من أن تدفع الفلسطينيين إلى المقاومة، مهما كانت الأثمان والتضحيات. واللافت في أفعال المقاومة الأخيرة، هو الطابع الفردي الذي يغلب عليها؛ والفرديّة دليل واضح على أن واقع الفلسطينيين في الضفة لم يعد قابلاً للاحتمال أو للاحتواء، وأن سياسة التجريف باتت تلامس وجود الفرد وهويّته، لا وجود الجماعة وهويّتها فقط.